

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، مندوب الأمن العام

المميز ————— ز:

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٣ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الشرطة في القضية رقم ٢٠١٤/١١٩ تاريخ ٢٠١٤/٨/٢٨ المتضمن وضع
المميز بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات وطرده من الخدمة في جهاز الأمن
العام .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية :

١ - أخطأت المحكمة وخالفت الأصول والقانون بقرارها المميز وذلك بعدم إتاحة
الفرصة للمميز بتقديم بيناته.

٢ - أخطأت المحكمة وخالفت الأصول والقانون بعدم إبرازها التقرير الفني من
خلال منظميه .

٣ - أخطأت المحكمة وخالفت الأصول والقانون بإبرازها طابور التشخيص .

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٤/١٨٥٣

٤ - أخطأت المحكمة بقرارها المميز المتمثل بتشديد العقوبة .

طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية رقم ٢٠١٤/٨/٢ تاريخ ١٤٥٥/٢٠١٤/٨/٢ قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأيد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لقوات الدرك كانت وبقرارها رقم ٢٠١٤/١١٩/درك /محكمة /٢٢٧٧/١ تاريخ ٢٠١٤/٥/١٢ قد أحالت المتهم الشرطي رقم

من مرتب مديرية درك الوسط إلى محكمة الشرطة لمحاكمته عن جرم :

١ - جنائية هتك العرض بحدود المادتين ٢٩٧ و ٢٩٩ من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٥٧) من القانون ذاته .

٢ - مخالفة الأوامر والتعليمات المتمثلة بعدم المحافظة على كرامة وظيفته وسلوكه مسلكاً لا يتفق والاحترام الواجب لها خلافاً لأحكام المادة ٤/٣٧ من قانون الأمن العام وبدلالة المادة ١/٣٥ من القانون ذاته .

نظرت محكمة الشرطة الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم ٢٠١٤/١١٩/درك تاريخ ٢٠١٤/٨/٢٨ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٢ قام المتهم بالمناداة على الحدث ا
مواليد ٢٠٠٣ وهو يعاني من إعاقة عقلية أثناء وجوده أمام منزله في منطقة الرصيفة حي
الرشيد حيث قام المتهم باصطحابه إلى منزله الكائن في المنطقة نفسها وهناك قام المتهم بتشليحه
بنطلونه وكالوته الداخلي وقام بوضع قضيبه في فم الحدث
وفي مؤخرته حيث تم
إرسال الحدث
للمعاينة الطبية واحتصل على تقرير طبي يشعر بوجود تشققات في
فتحة الشرج ونزيف بسيط سطحي وتقدم فيها وتحريز الكلسون العائد له للبحث عن حيوانات
منوية كما ورد كتاب مديرية إدارة المختبرات والأدلة الجرمية ومرفقاً به نتيجة الفحص بوجود
حيوانات منوية تعود للمتهم .

وبالتحقيق مع المدعو والد الحدث أفاد أنه بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢
اتصل به ابنه الطبيب وأبلغه بأن أحد الأشخاص اعتدى جنسياً على شقيقه الحدث

، وبأن هناك آثار جروح في مؤخرة شقيقه وعندها عاد إلى البيت وقام بسؤال ابنه الحدث عما جرى حيث قام بدلالته على الشقة التي جرى الاعتداء عليه فيها واستفسر من المجاورين عن القاطن في الشقة فأخبروه بأنه المتهم وجرى الملاحقة .

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضت بما يلي :

١ - عملاً بأحكام المادتين (١٧٧ و ٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة وتجريم المتهم العريف رقم
بجناية هتك العرض بحدود
المادتين (٢٩٧ و ٢٩٩) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٥٧) من القانون ذاته ومخالفة
الأوامر والتعليمات المتمثلة بعدم المحافظة على كرامة وظيفته وسلوكه مسلماً لا يتفق والاحترام
الواجب للوظيفة بحدود المادة (٤/٣٧) من قانون الأمن العام وبدلالة المادة (١/٣٥) من القانون
ذاته .

لم يرتضِ المتهم المميز بهذا القرار طعن فيه تمييزاً .

ورداً على أسباب التمييز :

عن السبب الأول :

فمن الرجوع إلى أوراق الدعوى وعلى الصفحة الثامنة من المحضر نجد إن المتهم المميز
قد ختم بينته الدفاعية وأقواله الأخيرة بطلب الرحمة والشفقة خلافاً لما جاء بهذا السبب مما يتعين
معه رده .

عن السبب الثاني :

فإن اعتماد نتيجة الفحص المخبري دون دعوة الموظف أو المحلل كشاهد يتفق وأحكام
المادة ١٦١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ما دام أن المحكمة لم ترَ ضرورة وعلى النحو
الوارد في الفقرة الثانية من المحضر ذاته مما يتعين معه رد هذا السبب .

عن باقي أسباب التمييز الدائرة جميعها حول الطعن في وزن البينات وتقديرها وسلامة
النتيجة التي انتهى إليها القرار المميز .

فمن استعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبياناتها والقرار المميز نجد :

أ - من حيث الواقعة المستخلصة فقد أشارت محكمة الشرطة إلى البيئة التي اعتمدتها في
تكوين قناعتها بقرارها المميز واقتطفت أجزاء منها أثبتتها في متنها ودلت عليها وهي بيئة

قانونية لها أصلها الثابت في أوراق الدعوى تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها والتي نقرها عليها والثابتة من أقوال المجني عليه الحدث ووالده ، وشقيقة الطبيب . وتقدير الطبيب الشرعي وشهادة منظمه الدكتور ، تقرير إدارة المختبرات والأدلة الجرمية وضبط طابور التشخيص وشهادة منظمه الملازم والتي تكفي للاقتناع بأن المتهم المميز ارتكب ما جرم به طالما أن المتهم المميز لم يقدم بينة على خلافه .

٢ - في التطبيقات القانونية :

فإن فعل المتهم المتمثل بقيامه بتسليح المجني عليه الحدث بنطلونه وكلسونه ووضع قضيب المتهم في فم ومؤخرة المجني عليه الذي يعاني من إعاقة عقلية وكون المتهم من أفراد جهاز الدرك فإن أفعاله تشكل جنائية هتك العرض بحدود المادتين (٢٩٧ و ٢٩٩) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٥٧) من القانون ذاته لأنها خدشت عاطفة الحياء العرضي لديه واستطالت إلى عورة المجني عليه والتي يحرص على صونها وتشكل أيضاً جنحة مخالفة الأوامر والتعليمات المتمثلة بعدم المحافظة على كرامة وظيفته وسلوكه مسلماً لا يتفق والاحترام الواجب للوظيفة بحدود المادة (٤/٣٧) من قانون الأمن العام وبدلالة المادة (١/٣٥) من القانون ذاته .

٣ - من حيث العقوبة :

إن العقوبة المفروضة على المتهم تقع ضمن حدودها القانونية وعليه فإن محكمتنا تقر محكمة الشرطة على النتيجة التي توصلت إليها وتؤيدها في قرارها الإدانة والتجريم كون القرار جاء مستجماً لمقوماته ومشتماً على أسبابه وخالياً من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه مما يتعين معه رد هذه الأسباب .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ١١/١٢/٢٠١٤ م .

عضو
عضو
عضو
القاضي المترئس
مندوب الأمن العام
رئيس الديوان

دقق / س.هـ